شرح الآجرومية لخالد الأزهري (ت905هـ)
(المرفوعات)

د. حسن الخرزة
كلية الآداب- جامعة الزاوية

باب مرفوعات الأسماء

مقدمة:

المرفوعات من الأسماء سبعة، هي (الفاعل)، نحو: "قام زيد". والثاني: (المفعول الذي لم يسم فاعله)، نحو: "ضُرِبَ زيد" بضم الضاد وكسر الراء. والثالث والرابع: (المبتدأ وخبره)، نحو: "زيد قائم". والخامس (اسم كان وأخواتها)، نحو: "كان زيدٌ قائماً". والسادس (خبرُ إنَّ، وأخواتها)، نحو: "إنَّ زيداً قائمٌ". والسابع (التابع) للمرفوع (وهو أربعة أشياء)، أولها: (النعت)، نحو: "جاء زيدٌ الكاتبُ". و ثانيهما: (العطف)، نحو: "جاء زيدٌ وعمرو". و ثالثهما (التوكيد)، نحو: "جاء زيد نفسه". ورابعهما (البدل)، نحو: "جاء زيد أخوك". وسيأتي تفصيلها على أبواب متفرِّقة على هذا الترتيب بعينه، مقدِّماً الأول فالأول.

1- (باب الفاعل):

رسمه ببعض خواصه[1] تقريباً على المبتدئ، فقال: (الفاعل هو الاسم المرفوع) بفعله (المذكور قبله فعله)، نحو: "قام زيد"، ف "زيد": فاعل، وهو اسم مرفوع بفعله الصادر منه وهو "قام". و"قام": مذكور قبل "زيدٌ" فعلم منه أنَّ الفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكون مع الفاعل إلا مرفوعاً، ولا يكون إلا مؤخَّراً عن الفعل.

وهو أي: الفاعل على قسمين: قسم (ظاهر)، وقسم (مضمر)، فالظاهر يرفعه الماضي والمضارع، إذا أسند إلى غائب، ولا يرفعه الأمر.

ثم الظاهر على عشرة أقسام:

الأول: المفرد المذكَّر، نحو قولك: "قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ".

والثاني: المثنَّى المذكَّر، نحو قولك: "قام الزيدان، ويقوم الزيدان".

والثالث: جمع المذكَّر السالم، نحو قولك: "قام الزيدون، ويقوم الزيدون".

والرابع: جمع المذكَّر المكسَّر، نحو قولك "قام الرجالُ، ويقومُ الرجالُ".

والخامس: المفرد المؤنث، نحو قولك: "قامت هند، وتقوم هند".

والسادس: المثنَّى المؤنث: نحو قولك: "قامت الهندان، وتقوم الهندان".

والسابع: جمع المؤنث السالم، نحو قولك: "قامت الهندات، وتقوم الهندات".

والثامن: جمع المؤنث المكسَّر، نحو قولك: "قامت الهنود، وتقوم الهنود".

والتاسع: المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الأسماء الخمسة، نحو قولك: "قام أخــوك، ويقوم أخوك".

والعاشر: المضاف لياء المتكلم، نحو قولك:"قام غلامي، ويقوم غلامي، وما أشبه ذلك".

فالفاعل في هذه الأمثلة كلها: اسم ظاهر.

والفاعل (المضمر: أثنا عشر) ضميراً وهو ما كني به عن الظاهر اختصاراً، وهو قسمان: متصل ومنفصل.

ولكل منهما إمَّا للمتكلم وحده، أو المعظِّم نفسه، أو معه غيره، أو المخاطب، أو المخاطبة، أو مثنيهما أو لجمع الذكور المخاطبين، أو لجمع الإناث المخاطبات. أو للمفرد الغائب، أو للمفردة المؤنثة الغائبة، أو للمثني الغائب مطلقاً، أو لجمع الذكور الغائبين. أو لجمع الإناث الغائبات.

وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال: اثنا عشر قســماً، ومجموعهمــا أربعــة وعشرون؛ حاصلة من ضرب اثنين في أثني عشر.

فالمتصل: هو الذي لا يبدأ به، ولا يلي إلا في الاختيار.

ويرفعه الماضي والمضارع والأمر، ونحو قولك: (ضربتُ) فالتاء المضمومة: ضمير المتكلم وحده، ومحلها رفع على الفاعلية بــ"ضرب".

و(ضربنا) بسكون الباء، و"ناء"": ضمير المتكلم ومعــه غيــره، أو المعظِّــم نفســه، وموضعها رفع على الفاعلية ب: "ضرب" وذلك حيث سكن ما قبلها، وكان غير ألف فإنَّها فاعلة وإنْ انفتح ما قبلها فهي مفعولة، نحو: "ضربنا زيد".

(وضربت) بفتح التاء للمخاطب المذكَّر، وموضع التاء رفع على الفاعلية ب: "ضرب".

(وضربتما) بضم التاء للمثنَّي المخاطب مطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، فالتاء: اسم مضمر في موضع رفع على الفاعلية ب"ضرب" والميم والألف: حرفان دالان على التثنية.

(وضربتم) بضم التاء لجمع الذكور المخاطبين، والتاء: اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية ب "ضرب" والميم: حرف دال على جماعة الذكور.

(وضربتن) بضم التاء لجمع الإناث المخاطبات، فالتاء: اسم مضمر في محل رفع على الفاعلية ب"ضرب"، والنون المشدَّدة: حرف دال على جمع الإناث المخاطبات.

وما ذكرناه من أنَّ التاء في الجميع هي الفاعل، وما اتصل بها: حروف دالة على التثنية والجمع؛ وهو الصحيح ولا تقع هذه التاء إلا فاعلة[2].

فهذه أمثلة الحاضر، وما بقي للغائب، (و) هو قولك: زيد (ضرب)، ففي "ضرب" ضمير مستتر جوازاً، تقديره: "هي" عائد على "هند"، مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل حرف دال على تأنيث الفاعل.

(و) الزيدان (ضربا)، فالألف ضمير المثني المذكَّر الغائب عائد على "الزيدان" مرفوع المحل على الفاعلية.

(و) الهندان (ضربتا)، فالألف ضمير المثَّني المؤنث الغائب عائد على "الهندان"، مرفوع المحل على الفاعلية، والتاء علامة التأنيث، وأصلها: السكون، ولكنها حركت لالتقاء الساكنين، وفتحت لمناسبة الألف.

وهذا المثال ساقط من أصل المصنف[3].

(و) الزيدون (ضربوا)، فالواو: ضمير جماعة الذكور الغائبين، يعود على "الزيدون" في موضع رفع على الفاعلية ب: "ضرب"، والألف زائدة.

والهندات (ضربن)، فالنون: ضمير جماعة الإناث الغائبات، عائد على "الهندات"، في موضع رفه على الفاعلية ب: "ضرب".

هذا كله حكم الفاعل المضمر المتصل.

أمَّا الفاعل المضمر المنفصل فهو: ما يقع بعد إلا، أو ما هو في معناها، نحو قولك: "ما ضرب إلا أنا"، "ما ضرب إلا نحن"، و"ما ضرب إلا أنتَ"، و"ما ضرب إلا أنتِ"، و"ما ضرب إلا أنتم"، وما "ضرب إلا أنتن"، و"ما ضرب إلا هو"، و"وما ضرب إلا هو" و"ما ضرب إلا هي"، وما "ضرب إلا هما"، وما "ضرب إلا هم"، وما "ضرب إلا هن". وتقول:

"إنَّما ضرب أنا" "وإنَّما ضرب نحن"، وإنَّما ضربت أنت، وكذلك الباقي. هذا كله مع الماضي، وتقول في المضارع مع الاتصال: "أضرب" و"نضرب"... إلى آخره.

وفي الانفصال "ما يضرب إلا أنا"، و"يضرب إلا نحن"، و"إنَّما يضرب أنا"... إلى آخره. ومع الآخر، ولا يكون إلا متصلاً، نحو: "أضرب" و"أضربا"، و"اضربوا"، و"أضربي"، و"اضربن".

باب المفعول الذي لم يسم فاعله:

أي: المفعول الذي لم يذكر معه فاعله، الذي صدر منه الفعل. ورسمه بذكر بعض خواصه؛ تقريبا على المبتدئ، فقال: "وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله"؛ لقيامه مقامه في رفعه، وعمديته، ووجوب تأخيره عن الفعل، وتأنيث الفعل لتأنيثه. وذلك نحو قولك "ضرب زيد"، والأصل: "ضرب عمرو زيداً" فحذف "عمرو" الذي هو فاعل "ضرب"؛ لغرض من الأغراض فبقي الفعل محتاجاً إلى ما يسند إليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل إليه، فصار مرفوعاً بعد أنْ كان منصوباً، فالتبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فأبقي الفعل مع الفاعل على أصله، وغير مع نائبه في الماضي والمضارع. (فإنْ كان الفعل ماضياً؛ ضم أوله، وكسر ما قبل آخره) تحقيقاً، ك: "ضرب"، أو تقديراً، ك: "قيل"، و"بيع"، و"شد"[4]. (وإنْ كان مضارعاً؛ ضم أوله، وفتح ما قبل آخره). تحقياً نحو: "يضرب". أو تقديراً، نحو: "يقال"، و"يباع"، و"يشد". وسكت عن الأمر؛ لأنَّه لا يبنى للمفعول. (وهو) أي: المفعول الذي لم يسم فاعله (على قسمين): قسم (ظاهر)، وقسم (مضمر)، كما تقدَّم في الفاعل. (فالظاهر) المسند إليه الماضي نحو قولك: "ضُرِبَ زيدُ"، بضم الضاد وكسر الراء، وإعرابه: "ضُرِبَ": فعل ماضي مبني لما لم يسم فاعله. و"زيد": مفعول لما لم يسم فاعله، ويسمى أيضاً: "نائب الفاعل".

والمسند إليه المضارع، نحو قولك: "يُضرَبُ زيدُ" بضم أوله وفتح ما قبل آخر، وإعرابه: "يُضْرَبُ": فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله، وإنْ شئت قلت: مبني للمفعول أو المجهول و"زيدُ": نائب عن الفاعل، أو مفعول لما لم يسم فاعله.

ولا فرق في الفعل بين أن يكون مجرداً – كما مر أو مزيداً، نحو قولك: (أكرم عمرو)، بضم الهمزة وكسر الراء. و(يكرم عمرو) بضم الياء وفتح الراء، وإعرابهما: على وزان ما مر قبلهما.

وقس ما بقي على[5] أقسام الظاهر المتقدِّمة في باب الفاعل.

(و) المفعول الذي لم يسم فاعله (المضمر) قسمان: متصل ومنفصل، فالمتصل أثنا عشر، نحو قولك: "ضُرِبتُ" بضم الضاء وكسر الراء، وضم التاء المثناة فوق، وإعرابه: "ضُرِبَ": فعل ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده في موضع رفع على أنَّه مفعول لم يسم فاعله. (ضُرِبْنَا) بضم الضاد وكسر الراء وسكون الباء. وإعرابه: "ضرب": فعل ماض مبني للمفعول. و"نا": ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه في موضع رفع على أنَّه مفعول لما لم يسم فاعله. "وضُرِبْتَ" بضم الضاد وكسر الراء وفتح التاء المثناة فوق، وإعرابه: "ضرب": فعل ماض مبني للمفعول. والتاء المفتوحة: ضمير المخاطب في موضع رفع على أنَّها مفعول لما لم يسم فاعله. و"ضُرِبتِ" بضم الضاد وكسر الراء، وكسر التاء المثناة فوق، وإعرابه: "ضرب": فعل ماض مبني للمفعول والتاء المكسورة ضمير المخاطبة في موضع رفع على أنَّها مفعول لما لم يسم فاعله. و(ضُرِبتُما) بضم الضاد وكسر الراء، وضم التاء المثناة فوق، وإعرابه: "ضرب": فعل ماض مبني للمفعول. والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير المثني المخاطب مطلقا في موضع رفع على أنها مفعول لما لم يسم فاعله. والميم والألف علامة على التثنية. (وضُرِبتُم) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء – المثناة فوق – المتصلة بالميم وإعرابه: "ضرب": فعل ماض مبني للمفعول. والتاء المضمومة المتصلة بالفعل ضمير جمع المذكر المخاطبين في موضع رفع على أنَّها مفعول ما لم يسم فاعله. والميم علامة الجمع. (وضُرِبتُن) بضم الضاد وكسر الراء وضم التاء – المثناة فوق – المتصلة بالنون وإعرابه: "ضرب" فعل ماض مبني للمفعول. والتاء المضمومة: ضمير جمع المؤنث الحاضر. والنون المشدَّدة علامة جمع الإناث المخاطبات. والحاصل: أنَّ الفعل في الجميع مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر، وأنَّ التاء في الجميع مفعول ما لم يسم فاعله، إلا أنَّها لمَّا وضعت مشتركة بين المفرد والمتكلم والمخاطب والمخاطبة والمفرد والمثني والمجموع؛

احتيج إلى تمييز كل واحد منهما عن الآخر، فضموها في المفرد المتكلم، وفتحوها في المخاطب المذكَّر، وكسروها في المخاطبة المؤنثة، وزادوا الميم والألف في خطاب المثنَّي مطلقاً، والميم وحدها في خطاب الجمع في [التذكير، والنون المشددة في خطاب الجمع] في التأنيث، ومناسبة كل بما اختص به تطلب من المطوَّلات. من أفراد الرجال دون آخر، بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل. وهذا الحد فيه غموض. (وتقريبه) أي: تقريب حد النكرة على المبتدئ(كل ما) أي: كل اسم (صلح) بفتح اللام وضمها (دخول الألف واللام عليه) في فصيح الكلام؛ فهو نكرة. (نحو): "رجل" و"فرس"، فيصلح دخول الألف واللام عليهما، فتقول: (الرجل والفرس).

باب العطف:

ومراده: عطف النسق، وهو العطف بحروف مخصوصة.

(وحروف العطف عشرة) على القول بأنَّ "إمَّا" المكسورة الهمزة عاطفة، والتحقيق خلافه[6].

(وهي) أي- حروف العطف العشرة:

1. (الواو) لمطلق الجمع على الصحيح من غير ترتيب، نحو: "جاء زيد وعمرو قبله" أو "بعده" أو "معه"[7].
2. (الفاء) للترتيب والتعقيب، نحو: "جاء زيد فعمرو"، إذا كان "عمرو" جاء عقب مجيء "زيد" بلا مهلة.
3. (ثم) بضم المثلثة، للترتيب والتراخي، نحو: "جاء زيد ثم عمرو"، إذا كان مجيء "عمرو" بعد مجيء "زيد" بمهلة.
4. (أو) للتخيير والإباحة[8] بعد الطلب، نحو: "تزوج هندا أو أختها"، و"جالس العبَّاد أو الزُّهاد". وللإبهام والشك[9] بعد الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ، 24]، ونحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: 19].

5. (أم) لطلب التعيين، نحو: "أعندك زيد أم عمرو؟" إذا كنت عالما بأنَّ أحدهما عند المخاطب، ولكنك لا تعرف عينه[10]، وطلبت منه تعيينه.
6. (إما) المكسورة الهمزة، المسبوقة بمثلها، مثل "أو" في معناها، نحو: ﴿فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّاً بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[11].
7. (بل) للإضراب، نحو: "اضرب زيداً، بل عمراً".
8. (لا) للنفي، نحو: "جاء زيد لا عمرو".
9. (لكن) بسكون النون للاستدراك، نحو: "لا تضرب زيداً لكن عمراً".
10. (حتى في بعض المواضع)، تكون عاطفة ومعناها التَّدريج والغاية، نحو: "مات الناس حتى الأنبياء". وفي بعض المواضع تكون ابتدائية، نحو:

.... حتى ماء دجلة أشكل[12]

وفي بعض المواضع تكون جارة، نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ﴾ [القدر:5][13].

فتحصل لـ"حتى" ثلاثة أوجه مختلفة[14]، وربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة، كما إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها. فإنْ رفعت الرأس كانت "حتى" حرف ابتداء[15]. وإنْ نصبته؛ فـ"حتى" حرف عطف. وإنْ جررته؛ فـ"حتى" حرف جر.

وهذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في إعرابه، (فإنْ عطفت) أنت (بها على مرفوع؛ رفعت) المعطوف. (أو على منصوب؛ نصبت) المعطوف. (أو على مخفوض؛ خفضت) المعطوف.(أو على مجزوم؛ جزمت) المعطوف.

تقول في عطف الاسم على الاسم في الرفع: "قام زيد وعمرو"، وفي النصب "رأيت زيداً وعمراً" وفي الخفض "مررت بزيد وعمرو"، وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع: "يقوم ويقعد زيد"، وفي النصب: "لن يقوم ويقعد زيد"، وفي الجزم: "لم يقم ويقعد زيد)، وقس سائر حروف العطف على هذا.

وفهم من إطلاقه: أنَّه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على المضمر وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة

على النكرة وعكسه، والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بعضها على بعض تطابقاً، أو تخالفاً.

باب التوكيد:

يقرأ بالواو وبالهمزة وبالألف[16].

(التوكيد) بمعنى المؤكد – بكسر الكاف، (تابع للمؤكد) – بفتح الكاف – في رفعه إنْ كان مرفوعاً، نحو: "جاء زيدُ نفسهُ"، و"جاء القومُ كلُّهمُ". وفي نصبه إنْ كان منصوباً، نحو: "رأيت زيداً نفسَه"، و"رأيت القومَ كلَّهمُ". و في خفضه إنْ كان مخفوضاً، نحو: "مررت بزيدٍ نفسِه"، و"مررت بالقومِ كلِّهم".

وفي تعريفه إنْ كان معرفة كما تقدَّم من الأمثلة، فإنَّ (زيد) و"القوم" معرفتان؛ الأول: بالعلمية، والثاني: بالألف واللام. و"نفسه" و"كلهم" معرفتان بالإضافة إلى الضمير. ولم يقل: "وتنكيره" كما قاله في النعت؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد كلها معارف، فلا تتبع النكرات عند البصريين.

(ويكون) أي: التوكيد المعنوي (بألفاظ معلومة) عند العرب، لا يعدل عنها إلى غيرها. وتلك الألفاظ المعلومة، هي:

(النَّفْس) بسكون الفاء، أي: الذات، (والعين) المعبَّر بها عن الذات مجازاً من التعبير بالبعض عن الكل. ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، فإذا قلت: "جاء زيد"؛ احتمل أنْ تكون أردت: كتابه، أو رسوله أو ثقله[17]، فإذا قلت: "جاء زيد نفسه" أو "عينه"؛ ارتفع المجاز، وثبتت الحقيقة.

(وكل، وأجمع) يؤكد بهما للإحاطة والشمول، فإنْ قلت: "جاء القوم"؛ احتمل أنَّ الجائي بعضهم، وأنَّك عبَّرت بالكل عن البعض مجازاً، فإذا أردت التنصيص على مجيء الجميع؛ قلت: "جاء القوم كلهم أجمعون".

وقد يحتاج المقام إلى زيادة التوكيد؛ فيؤتي بألفاظ أخر معلومة، وتسمَّى تلك الألفاظ: توابع أجمع، و(توابع أجمع): لا تتقدَّم عليه، وهي أي: توابع أجمع (أكتع) مأخوذ من: تكتَّع الجلد؛ إذا اجتمع. (وأبتع) مأخوذ من البتع؛ وهو طول العنق. (وأبصع) بالصاد المهملة، مأخوذ من البصع وهو العرق المجتمع.

والأصل: إفراد النفس عن العين، وكل عن أجمع، وأجمع عن توابعه. تقول في إفراد النفس عن العين في الرفع (قام زيد نفسه) وفي إفراد كل عن أجمع في النصب: (رأيت القوم كلهم)، وفي إفراد أجمع عن توابعه في الخفض: (مررت بالقوم أجمعين).

وتقول في اجتماع النفس والعين: "جاء زيد نفسه عينه"، وفي اجتماع كل وأجمع: "رأيت القوم كلهم أجمعين"، وفي اجتماع أجمع وتوابعه: "مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين"، بشرط تقدم النفس على العين[18]، وكل على أجمع، وأجمع على توابعه.

باب البدل:

البدل تابع للمبدَّل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه، وهذا معلوم من قوله: (إذا أبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل؛ تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم، وهو أي: بدل الاسم من الاسم، والفعل من الفعل على (أربعة أقسام) على المشهور:

الأول: (بدل الشيء من الشيء) أي: بدل شيء من شيء هو مساو له في المعنى.

(و) الثاني: (بدل البعض من الكل) أي: بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً للجزء الآخر.

(و) الثالث: (بدل الاشتمال) وهو أنْ يشتمل المبدَّل منه على البدل اشتمالاً بطريق الإجمال، لاشتمال الظرف على المظروف[19].

(و) الرابع: (بدل الغلط) أي: بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً لا أنَّ البدل نفسه هو الغلط كما قدم يتوهم، كذا حرره في التوضيح[20].

فمثال بدل الشيء من الشيء في الاسم: نحو قولك: (جاء زيد أخوك). وإعرابه:

"جاء" فعل ماض. و"زيد": فاعل. و"أخوك": بدل من "زيد" بدل شيء من شيء.

ويسمَّى: بدل كل من كل، وسماه ابن مالك بـــ: البدل المطابق[21].

(و) مثال بدل البعض من الكل: (أكلت الرغيف ثلثه) أو نصفه أو ثلثيه. وإعرابه:

"أكلت" فعل ماض وفاعل، و"الرغيف": مفعول به، و"ثلثه": بدل من "الرغيف" بدل بعض من كل، ومنع المحققون دخول "أل" على "كل" و"بعض".

(و) مثال بدل الاشتمال (نفعني زيد علمه). وإعرابه:

"نفعني": فعل ماض ومفعول به، و"زيد": فاعل، و"علمه": بدل من "زيد" بدل اشتمال.

(و) مثال بدل الغلط: (رأيت زيداً الفرس). وإعرابه:

"رأيت": فعل ماض وفاعل، و"زيداً": مفعول به، و"الفرس": بدل من "زيداً" بدل غلط، وذلك أنَّك (أردت أنْ تقول): رأيت (الفرس) ابتداءً، (فغلطت) في لفظك، فجعلت "زيدا" مكانه، وهذا معنى قوله: (فأبدلت زيداً منه) أي: عوضت "زيداً" من لفظ "الفرس".

هذه أمثلة أقسام البدل الأربعة في الاسم.

وأما في الفعل؛ فقال الشاطبي[22]: تجري فيه الأقسام الأربعة.

مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل: ﴿يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾ [الفرقان: 68-69]، فـ"يضاعف" بدل من "يلق"، ولذلك جزم؛ فمعنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام.

ومثال بدل البعض من الكل: "إنْ تصل تسجد لله يرحمك". ومثال بدل الاشتمال قوله[23]:

إنَّ علي الله أنْ تبايعا تؤخذ كرها أو تجيء طائعا[24]

لأنَّ الأخذ كرهاً، والمجيء طائعاً من صفات المبايعة.

ومثال بدل الغلط: "إنْ تأتنا تسألنا نعطك". هذا ملخص كلامه والدرك عليه![25].

وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب: أربعة وستون، حاصلة من ضرب أربعة في ستة عشر، وذلك لأنَّهما إمَّا معرفتان أو نكرتان، أو الأول معرفة والثاني نكرة، أو بالعكس؛ فهذه أربعة، وكل منهما إمَّا مضمر أو مظهر، أو مختلفاهما؛ فهذه ستة عشر، وكل منها إمَّا بدل شيء من شيء، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط؛ فهذه أربعة وستون، وتفاصيلها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات.

مراجع البحث :

1. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط15، ت2002م.
2. أوضح المسالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة مصطفي محمد، ط5، ت1354هـ.
3. بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا، مكتبة نزار مصطفي الباز، مكة، ط1، 1996م.
4. الجني الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، 1393هـ.
5. حاشية ابن الحاج على شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.
6. حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على متن الأجروّمية، مطبعة مصطفي البابي الحلبي، ت1343هـ.
7. الحيوان للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة مصطفي الحلبي، القاهرة، ت1357هـ.
8. ديوان جرير، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت، ت1384هـ.
9. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، دار هجر، القاهرة، ط1، ت1990م.
10. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة، ط1.
11. شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ط1، ت2000م.
12. شرح المكودي على الألفية، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ت2005م.
13. الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
14. متن الآجرومية لابن آجرّوم الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، ت2010م.
15. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، ت2007م.

هوامش البحث :

(1) الرسم: هو التَّعريف بالأمر الخارج عن الماهية. ينظر: حاشية ابن الحاج، ص67. وينظر: إيضاح المعجم، للدمنهوري (ص56).

(2) قال أبو النجا في حاشيته: "أي: لا مفعولة ولا مضافة. فالحصر: إضافي فلا يرد أنَّها تقع نائبة عن الفاعل – كما يأتي".

(3) في (ها) "المؤلف".

(4) بيان هذا يقال: ضُرِبَ: مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر فيهما، وهذا ظاهر.
*"قيل" مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر تقديراً فيهما؛ لأنَّ أصل(قيل): "قول" فنقلت حركة الواو إلى القاف بعد سلب حركتها، فصارت قول، ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وكسر ما قبلها.

* بيع: مضموم الأول مكسور ما قبل الآخر تقديراً فيهما؛ لأنَّ أصل بيع. "بيع" فنقلت حركة "الباء" بعد سلب حركتها، فصارت "بيع". "شد": مضموم الأول تحقيقاً، مكسور ما قبل الآخر تقديراً؛ لأنَّ أصل "شد" "شدد"؛ فاجتمع مثلان في كلمة فأدغم أول المثلين في الثاني، فصارت "شد".

* ينظر: "حاشية ابن الحاج"، ص73.

(5) في (ب) النائب عن الفاعل.

(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (3/344–345)، و"الجنى الداني" للمرادي (ص528–560)، و"بدائع الفوائد" (4/201)، و"حاشية ابن الحاج" ص97.

(7) قال ابن مالك رحمه الله:

فاعطف بواو سابقا أو لاحقا في الحكم أو مصاحبا مواقا

ينظر: "شرح المكودي مع حاشية ابن الحاج"، (2/35).

(8) والفرق بينهما: أن "أو" التي للتخيير لا يجوز الجمع بين معطوفيها – كالمثال الأول؛ فإنه لا يجوز الجمع بين الأختين في الزواج –و"أو" التي للإباحة يجوز الجمع بين معطوفيها – كالمثال الثاني؛ فإنه لا يمنع من مجالسة العباد والزهاد معا.

(9) والفرق بينهما: أن المتكلم عالم بالحكم في الأول، متردد فيه في الثاني.

(10) في (ج): "وجهلت عينه".

(11) محمد: 4.

(12)هذا جزء من بيت، وهو بتمامه:

وما زالت القتلى تمور دماؤها ... بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

ويروى بلفظ: "فما زالت القتلى تمج دماءها".

والبيت لجرير، وغلط الجاحظ؛ إذ نسبه للأخطل. ينظر: ديوان جرير(ص367)، والحيوان للجاحظ (177/5)، و"شرح المفصل" لابن يعيش(468/4).

(13) في (هـ) زيادة في الهامش عليها علامة الإلحاق بالنص، وهي "وفي بعض المواضع تكون ناصبة، نحو: حتى يرجع إلينا موسى. وفي إلحاق هذه الزيادة بالنص نظر من وجهين:

الأول: أنَّه على فرض زيادتها؛ تكون معاني "حتى" التي ذكرها الشارح هاهنا أربعة، وهو مخالف لقوله بعد: "فتحصل لأنَّ "حتى" ثلاثة أوجه مختلفة".

الثاني: أنَّ إلحاقها مخالف لما ذهب إليه المصنف في نواصب المضارع؛ من أنَّه جعل المضارع بعد "حتى" منصوبا بـ"أنَّ" مضمرة وجوبا بعدها؛ و"أن": مصدرية؛ تسبك مع ما بعدها بمصدر، والمصدر المؤول مجرور بـ"حتى". فرجع هذا إلى كون "حتى" جارة. والله أعلم.

(14) جمعها بعضهم في قوله:

تكون "حتى" حرف جر يا فتى... وحرف نصب للمضارع أتى

وحرف عطف ثم حرف الابتدا... أربعة فكن لها مقيدا

كـ: حتى مطلع، وحتى يحكما... والناس جاؤوا كلهم حتى العمى

يا عجبا حتى الكليب سبني... حتى الجياد ما لها من أرسن

وفي ذكر "حتى" الناصبة للمضارع: جري على مذهب من يرى أنها تنصب المضارع بنفسها.

(15) فيكون "رأسها" مبتدأ، خبره محذوف؛ تقديره: "مأكول".

(16) أفحصها: "التوكيد"، وهي اللغة الواردة في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَاتَنقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: 91].

(17) " الثقل – بكسر المثلثة وفتح القاف: ضد الخفة، يقال: لمتاع المسافر وحشمه". ينظر: "هداية رب البرية لحل تراكيب الشيخ خالد على الآجرومية" للسوهائي (الورقة رقم: 68).

(18) وجه تقديم "النفس" على "العين": أنَّ "النفس" موضوعة للذات حقيقة، أمَّا "العين" فتطلق على الذات مجازاً، والحقيقة مقدَّمة على المجاز.

ووجه تقديم "كل" على "أجمع"؛ لكون "كل" جامداً، وإتباع المشتق للجامد أولى. ووجه تقديم "أجمع" على توابعه؛ لأنَّ "أجمع" يدل على الجمع باللفظ والمعنى، بخلاف توابعه؛ فإنها تدل عليه بالمعنى فقط. ينظر: "حاشية ابن الحاج" (ص104).

(19) "ليس المراد أنَّه لا يصح، بل المراد: أنَّه لا يشترط خصوص ذلك". بل تارة يكون المبدَّل منه مشتملاً على البدل اشتمال الظرف على المظروف، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: 217]، فـ"قتال" بدل اشتمال من الشهر، والشهر مشتمل على القتال اشتمال الظرف على المظروف. وتارة لا يشتمل عليه اشتمال الظرف على المظروف، نحو: نفعني زيد علمه. ينظر: "حاشية ابن الحاج" (ص105).

(20) أوضح المسالك لابن هشام (367/3).

(21) كما قال في (الكافية الشافية) و البيتان ذاتهما في (الخلاصة):

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى: بدلا
مطابقاً أو بغضا أو ما يشتمل عليه يلغى أو كمعطوف بـ"أبل"

ينظر: "شرح الكافية الشافية" (1274/2، 1276–1277)، و"أوضح المسالك" (364/3).

(22) هو إبراهيم بن موسى بن محمد الغرناطي، الشهير بـ: الشاطبي، من كبار علماء المالكية، من مؤلفاته: "الموافقات"، و"المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية".

ينظر: الأعلام للزركلي،(75/1).

(23) أنشده سيبويه في "كتابه" (156/1).

(24) قوله: "الله": منصوب على نزع الخافض؛ وهو واو القسم.

(25) ينظر: "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية" للشاطبي، (227/5-232).